



المركز المتوسطي للدراسات والأبحاث
Centre méditerranéen d'études et de recherches

سلسلة دراسات أكاديمية محكمة

دولية متعددة التخصصات



الرقم الدولي الموحد للسلسلة (ردمك ISBN):

978-9920-9531-5-3

Cmer1maroc@gmail.com

المعد الثامن والأربعين

شتنبر - 2024

وظائف التأليف والتدريس عند علماء الحديث

Composing and teaching functions among the Muhaddithis

الباحث أشرف بن عبد القادر مرادي

البريد الإلكتروني الأكاديمي: achraf.mouradi@usmba.ac.ma

كلية الآداب والعلوم الإنسانية - سايس، جامعة سيدي محمد بن عبد الله - فاس - المغرب.

الباحث محمد بن عبد الله الأطرش

البريد الإلكتروني الشخصي: Latrach.mohammed.94@gmail.com

المدرسة العليا للأساتذة، جامعة سيدي محمد بن عبد الله - فاس - المغرب.

ملخص:

إن وظائف العلم ومقاصده ليست فائدتها قاصرة على الجوانب التربوية؛ بل إنها تتعدى ذلك لتؤثر في مناهج التفكير ودرجة إعمالها في بناء مباحث العلم ومسائله؛ إذ إن توظيفها خاضع بالأصالة إلى طبيعة العلم نفسه أولاً، ثم إلى مدى إسهامه (=المنهج) في تحقيق وظائفه الأصلية، فلا يوظف منها إلا ما كان معينا له على تحقيق وظائفه، وما كان نائيا عنها لم يتشاغل به، وإن عمد إليه فمن باب الاستئناس والمتابع ليس إلا، ولا يتوسع فيها إلا بالقدر الذي يجلي حقائقها.

إن هذه الخلفية الحاكمة تؤثر في طبيعة ترتيب المباحث داخل العلم، أو ما يصطلح عليه بمناهج التأليف، ووجه التلازم بينهما يظهر في طريقة ترتيب وتصنيف المباحث داخل العلم، فيقدم في ترتيبها ما كان مرتبطا بالوظائف الأصلية للعلم، وما كان محققا لمقصود البحث فيها، ويؤخر ما كان خادما لها، ومعينا على استتمام التصور لها، فالوظائف إذن؛ تؤثر في طريقة تصنيف مسائله في الأبواب المختلفة، وتنويعها في مباحث متناسبة؛ بحيث تكون متكاملة فيما بينها في تأدية مقصود العلم.

الكلمات المفتاحية: وظائف، التأليف، التدريس، علم الحديث.

Abstract:

The functions and purposes of science are not limited to the educational aspects; they go beyond this to affect the methods of thinking and the degree of their implementation in the construction of the science's investigations and questions; their employment is subject to the nature of the science itself first, and then to the extent of its contribution (= the method) to the realisation of its original functions, so it does not employ them except what helps it to achieve its functions, and what is far from it, it does not engage in, and if it does, it is only for the sake of information and follow-up, and it does not expand on them except to the extent that it clarifies their realities.

This governing background influences the nature of the arrangement of the investigations within the science, or what is termed the methods of authorship, and the correlation between them appears in the way the investigations are arranged and categorised within the science, so that what is related to the original functions of the science and what achieves the purpose of the research in it, and delays what is servant to it and helps to complete the perception of it, so the functions then influence the way its issues are classified in different sections and diversified into proportional investigations so that they are integrated among themselves in fulfilling the purpose of the science.

Keywords: Functions, Composition, Teaching, Science of Hadith.

مقدمة:

الحمد لله بالمحامد كلها، ﴿مَا يَفْتَحِ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا﴾¹، والصلاة والسلام على سيدنا محمد العاقب الماحي، والرضا عن صحبه وتابعيه؛ وبعد:

إن من أعظم المحصلات التي يجنيها المستخلص للطبيعة المعرفية لعلوم الحديث، استنطاق وظائف ومقاصد تأليفه وتدريبه، والكشف عن بنيته وأنساقه الداخلية التي تفضي به إلى دقة تحديد المخرجات والتنبؤ بها، وتحديد مواصفات الطالب في الحديث وعلومه؛ إذ إن تجلية وظائف العلم في مستوياتها التعليمية، يتيح تسطير الأهداف التربوية في سنة من السنوات أو سلك من الأسلاك، ويضبط التنزيل التدريسي لوحدات العلم، فلا يُختار من الأهداف والمحتويات والطرق والوسائل إلا ما يؤدي إلى تحقيق مقاصد العلم وأهدافه²، ولو لم يكن لوظائف العلم وانتزاعها من العوائد التربوية على مخرجات تدريس علم الحديث، وأثرها في توجيه المدرس لاختيار عناصر المنهاج الملائمة لطبيعته علوم الحديث، لكانت كافية أن تبذل الجهود في إظهارها وتجليتها؛ إذ إن من أكثر غوائل الاضطراب، وأعظم الغواشي الحائلة دون تمام التصور لعلوم الحديث، وصحة سلوك منهج منضبط في تدريبه، عدم تحديد وظائف العلم أولاً، وعدم تحديد الأهداف ثانياً؛ فينتج عن ذلك كله خبط في اختيار المحتوى المناسب، وعشوائية مقيته في انتقاء الطرق والوسائل الملائمة لتدريبه، والتقويم يصدق ذلك أو يكذبه؛ لأنه مرآة عاكسة لطبيعة الطرق والوسائل التي دُرّس بها العلم.

فمن لم يكلف نفسه عناء تحديد الوظائف التي تعينه على التدقيق في تحديد الأهداف التربوية، لما بينهما من الصلة والتلازم، دخل عليه الوهم والإيهام؛ إذ يتعذر عليه تربويًا أن يدقق في وضع الأهداف، وينتقي منها ما يلائم الخصائص النفسية والعقلية للفئة المستهدفة، ولما يُحيط بعد خبرا بوظائف نشأته، ومقاصد تأليفه؛ لأن الخلط بينهما يؤدي إلى محاذير علمية خطيرة، أقل ما فيها أن يحمل المبتدئ ما لا يحتمله ذهنه، وما تعجز قدراته عن استيعابه. وهذا البحث محاولة لاستجلاء وظائف التأليف والتدريس عند المحدثين، متوسلاً إلى ذلك بالمنهج

¹ - سورة فاطر، الآية: 2.

² - إن القارئ يلحظ الميز بين مقاصد العلم وأهدافه تربويًا، فإذا أطلقت وظائف العلم أو مقاصده؛ يراد بها الغايات التي نشأ العلم لتحقيقها، كتنقيح المرويات، وتصحيح الأحاديث وتضعيفها، وتمييز المقبول من المردود. أما المقاصد التعليمية؛ فإذا أطلقت أريد بها الأهداف التربوية؛ أي الأهداف المحددة في سلك من الأسلاك، وفي سنة من السنوات، وقد تكون مقاصد العلم هي نفسها أهدافا تربوية، وليس ذلك باطراد؛ لأنه ليست كل مقاصد العلم تصلح أن تكون أهدافا للتدريس.

الوصفيّ في توثيق المادة المعرفية للبحث وأحكامه بطريقة تهدف إلى التأكد والتثبت من الفكرة والحكم ونسبة الأقوال إلى أصحابها من مصادرها الأصليّة، ويقتضي هذا المنهج أن نقوم بعملية التفسير التي تهتم بإضافة بعض المعلومات والشروح للنصوص عند الحاجة إلى ذلك، مع الجمع بين النقل الصحيح، والفهم السليم، والاستنباط الدقيق، والنقد القويم - ما استطعت إلى ذلك سبيلا - بالاستناد إلى نصوص صريحة، وأمثلة واضحة، وتحليلها من خلال مجموعة من المستويات التي تناسب ومجال البحث، وإشكاله، وقضاياها، ومباحثه، وهي: الفهم، والتفسير، والتعليل، والتركيب، والاستنباط. وشرطي في ذلك ألا أذكر من أقوال العلماء إلا ما كان ظاهرا في الدلالة على المراد. وفق خطة رسمها - بعد المقدمة - الآتي:

- المبحث الأول: الوظيفة التربوية-التقريبية.

- المبحث الثاني: الوظيفة التقويمية.

- المبحث الثالث: الوظيفة الحجاجية.

- الخاتمة.

المبحث الأول: الوظيفة التربوية-التقريبية.

إن أجل ما يضبط ذهن الطالب، ويذلل له عويص المسائل، ويقرب له شوارد المعاني، سلوك منهج تربوي يقرب له استعمالات أئمة النقد لمصطلحاتهم، واتباع الطرق المسعفة في تصوره لها، واستيعابه لمكوناتها، وهذا لعمرى من أجل الوظائف التي تحتاج مدرسا متمهرا، خبيرا بصنعتة، مكينا من المناهج التي تصنع طالب الحديث النبوي وعلومه، وكفاية تربوية، تمدّه بالمعطيات اللازمة حول كيفية اشتغال الدماغ؛ لأن كل هذه العلوم لها بالغ الأثر في تقريب العلم ومصطلحاته ومنهاجه.

لذلك كانت الوظيفة التربوية من أجل الوظائف التي ألفت من أجلها كتب علوم الحديث؛ لأن الطالب في مراحل الأولى أحوج ما يكون إلى مدرس متمهر يعبد أمامه طريق فهم المصطلح، ويكشف له مغمضاته، ويرفع له حجب إشكالاته. وهذا الأمر يتوقف لزاما على الكفاية التربوية للمدرس³؛ لأنه لا يستلزم من رسوخه في الجانب المعرفي، رسوخه في نشر العلم وتبليغه؛ لأن التدريس فن، يحتاج دربة وقراءة مستمرة في كتب أرباب الاختصاص،

³- الإحاطة بقواعد علم التدريس، والاطلاع الوظيفي على علم النفس التربوي والمعرفي، ومواكبة نتائج الأبحاث الميدانية التي يقوم بها المتخصصون في علوم التربية.

وإطلاعاً متجدداً على مختلف الدراسات الميدانية التي يقوم بها المختصون في هذا المجال، فلا تزال هذه الكفاية في نمو متجدد، وارتقاء مستمر، حتى تنقل صاحبها إلى منزلة الحدق والملكمة⁴.

ذكر ابن بدران أن طول الملازمة لشيخ جاهل بطرق التعليم لا يحصل منه الطالب على طائل، حيث قال: "اعلم أن كثيراً من الناس يقضون السنين الطوال في تعلم العلم؛ بل في علم واحد، ولا يحصلون منه على طائل، وربما قضوا أعمارهم فيه، ولم يرتقوا عن درجة المبتدئين، وإنما يكون ذلك لأحد أمرين: أحدهما: عدم الذكاء الفطري، وانتفاء الإدراك التصوري، وهذا لا كلام لنا فيه ولا في علاجه. والثاني: الجهل بطرق التعليم"⁵.

فهذا النص تضمن علتين من العلل الحائلة دون وصول الطالب إلى المنازل العليا في العلم، إحداها راجع إلى الطالب، وهو عدم الذكاء الفطري. أما انتفاء الإدراك التصوري؛ فهذا يرجع إلى من وسد إليه تدريس العلم؛ لأن التصور يتوقف على حدق المعلم وتمهره. ولذلك قال في العلة الثانية: والجهل بطرق التعليم، وهي التي نعبر عنها في عصرنا الحالي بالكفاية التربوية للمدرس. فصار احتياج الطالب إلى مدرس ذي مواصفات ومؤهلات تربوية ركنا من أركان تحصيل الملكمة الحديثة⁶، وشرطا في تمام التصور، وكمال الفهم لمصطلحاته وقواعده.

قال التهانوي: "إن أكثر ما يحتاج في تحصيل العلوم المدونة، والفنون المروجة إلى الأساتذة هو اشتباه الاصطلاح؛ فإن لكل علم اصطلاحاً خاصاً به إذا لم يعلم بذلك لا يتيسر للشارع فيه الاهتداء إليه سبيلاً، وإلى انفهامه دليلاً"⁷.

⁴ - الملكمة: "هي صفة راسخة في النفس، وتحقيقه أنه تحصل للنفس هيئة بسبب فعل من الأفعال، ويقال لتلك الهيئة كيفية نفسانية، وتسمى حالة، وتسمى حالة ما دامت سريعة الزوال، فإذا تكررت ومارستها النفس حتى رسخت تلك الكيفية فيها وصارت بطيئة الزوال فتصير ملكة". المرجاني، الشريف علي بن محمد (توفي 816هـ/1413م)، التعريفات، تحقيق: محمد صديق المنشاوي، القاهرة، دار الفضيلة، ص192-193.

⁵ - ابن بدران، عبد القادر بن أحمد (توفي 1346هـ/1928م)، المدخل إلى مذهب الإمام أحمد، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، بيروت، مؤسسة الرسالة، 1401هـ (ط2)، ص485.

⁶ - "اكتساب مسائل علم الحديث، والقدرة على التصرف فيها تحريماً، وتصحيحاً، وتضعيفاً، وتدريسا، وتأليفاً". حلیم، سعيد بن محمد، أسس ومسالك اكتساب الملكمة الحديثة، فاس، مطبعة آنفو برانت، 2020م، (ط1)، ص48.

⁷ - التهانوي، محمد علي (توفي بعد 1158هـ/1745م)، كشاف اصطلاحات الفنون، تحقيق: علي دحروج، بيروت، مكتبة لبنان ناشرون، 1996م (ط1)، ج1، ص1.

إن استحضار السياق التاريخي لنشأة المصطلح وتطوره، ودقة استيعابه متوقفة بالضرورة على معرفة خصائصه والروافد المؤثرة فيه، وما يكتنزه من قضايا وإشكالات، ولكن الطالب في بداية طلبه يظل ذهنه عاجزا عن استيعاب الصورة الكاملة لمختلف المكونات المؤثرة في بناء المصطلح وصوغه؛ لأن ذلك هذا الأمر متوقف على تدخل أداء المدرس من أجل تذليل هذه الصعوبات، وتقريب استعمالات أئمة النقد وتيسيرها. وكل هذا ينبغي أن يراعى فيه مبدأ الوظيفة والقصدية، ومراعاة خصائصه النفسية والعقلية دون إلقاءه في لجج الخلافات التي تكل ذهنه، وتبدد قوته، فتزيده حيرة وتيهيها، فيكون ذلك مدعاة إلى تركه، وتوهم استحالة فهمه واستيعابه؛ لأن "الطالب في بدء أمره؛ غرضه تصور المسائل، وإدراكها على حقيقتها؛ إذ هو أي التصور الذي عليه مدار بناء معرفة ما هو طالبه. فتشتيت قوته الذهنية في مسالك جدلية، وتناطحات فكرية في خلافات لفظية؛ عمل يجب أن يتوقى"⁸.

إن علماء الحديث كانوا على وعي تام بهذه الوظيفة، وعلى حُجْر كاف بهذا المبدأ في تقريب العلم، فجاء تصنيفهم للكتب مستحضرا القصدية في تناول المصطلحات وشرحها. فابن الصلاح مثلا، بنى كتابه "معرفة أنواع علم الحديث" على هذا الأساس؛ إذ كان يلقي على طلابه ما يتعسر عليهم فهمه، ويصعب عليهم استيعابه؛ لأنه كان يدرس الكتاب بالموازاة مع شرحه للسنن الكبير للبيهقي، وكلما استشكل عليهم مصطلح بادر إلى إلقاءه، وهذا السبب هو الذي جعل ترتيب أنواع كتابه يأتي على الصورة التي هي عليها؛ إذ إن حاجة الطلاب، اقتضت أن يرتبه على هذا النسق، أما القول بأنه لم يرتب كتابه ترتيبا معيناً، فهذا لا يليق بجلالة عالم، بل الأولى أن نقول: لم يظهر لنا أوجه المناسبة بين مباحثه⁹.

قال الشيخ عبد الفتاح أبو غدة: "كان الشيخ في أثناء تحديده بكتاب السنن الكبرى للبيهقي، في دار الحديث بالأشرفية، قائما بالتدريس أيضا في المدرسة الرواحية، وفي المدرسة الشامية الصغرى. وقد أملى كتابه المعروف بمقدمة ابن الصلاح معرفة أنواع علوم الحديث في خلال سماع السنن الكبرى منه، أملاه في دار الحديث

⁸ - السريري، أبو الطيب مولود، تجديد علم أصول الفقه، بيروت، دار الكتب العلمية، 2005م، (ط1)، ص170.

⁹ - ينظر: مرادي، أشرف بن عبد القادر، الإجابة عما انتقد على ابن الصلاح (ت643هـ) في منهج تأليفه لكتابه معرفة أنواع علم الحديث، مجلة المعرفة للدراسات والأبحاث، مركز جسور، المغرب، العدد 18، غشت 2024، ص96-97.

الأشرفية، بدأ في إملائه في يوم الجمعة آخر المحرم من سنة 634هـ. فكأن الباحث على تأليفه قراءة السنن الكبرى¹⁰.

وهذا النص من أجل النصوص الكاشفة عن طريقة من الأساليب الناجعة في التدريس لدى أئمة الحديث، وهي التدريس الموازي للرواية، المراعي لسياق ورودها، فيكون درسها بهذا المنهج أدعى لرسوخها، وأجدى في استيعابها؛ لأن الطالب لا يتشوف إلى المعرفة، ولا يبدي اهتمامه بها إلا عند الحاجة إليها، واضطراره إلى رفع حجب إشكالاتها، خاصة وأن هذه الإشكالات كانت تصدر من طلاب ابن الصلاح أنفسهم.

إن هذا المنهج في التدريس أنفع للطلاب من دراسته لعلوم الحديث بطريقة صورية مجردة؛ لأنه بذلك يتصور القاعدة مع تطبيقاتها، ويستوعب خصائص المصطلح في سياق الحديث الذي ورد به، وبهذا المنهج تكون العلوم خادمة للحديث؛ لأنه المقصود بالأصالة.

فلما كان الطالب في مراحل تعلمه الأولى، قاصراً عن درك تمام التصور للمصطلح، والإحاطة بالمكونات المؤثرة في تشكيله، تشوف ذهنه إلى ما يعينه على إبعاد هذا القلق المعرفي، والاضطراب التصوري، ولا أعون له على درك بغيته، من أستاذ متمهر يبدد له هذه المغمضات، ويرفع عنه حجب الإشكالات، ولذلك كان المقصود من التأليف في أنواع علوم الحديث: إرشاد طالب العلم إلى معرفة مراد الأئمة المتقدمين من الأحكام التي استعملوها على الأحاديث، أو المصطلحات التي عبروا بها في الكلام على الرواة والروايات قبولاً أو رداً، ومدحاً أو قدحاً، وتصحيحاً أو تعليلاً أو نحو ذلك¹¹.

المبحث الثاني: الوظيفة التقويمية.

يراد بالوظيفة التقويمية في هذا السياق، تصحيح الانحراف الذي عرفته كتب المصطلح؛ سواء على مستوى الوظائف، أو الاختيارات التي لا تجري على صنعة المحدثين، أو على المستوى الدلالي للمصطلحات. والتقويم هنا لا يراد به الهدم والنقض دائماً؛ بل يشمل التصحيح والتعقب والاستدراك، والمناقشة... إلخ. والمتبع لكتب النكت - خاصة - يلحظ متجليات هذه الأنواع؛ إذ إنها أكثر الكتب وفاء وعناية بهذه الوظيفة. فالتأخر الزمني لتأليفها؛

¹⁰ - أبو غدة، أبو زاهد عبد الفتاح (توفي 1417هـ/1997م)، الإسناد من الدين وصفحات مشرقة من تاريخ سماع الحديث عند المحدثين، حلب، دار البشائر الإسلامية، 2014م، (ط3)، ص118-119.

¹¹ - السليمان، أبو الحسن مصطفى بن إسماعيل، الجواهر السليمانية على المنظومة البيقونية، الرياض، دار الكيان، 2006م، (ط1)، ص16.

مكن أصحابها من الاطلاع على مختلف ما تداوله أرباب هذه الصناعة فيها، واستقرائها ومقارنتها، كما مكنهم هذا التأخر الزمني من مسح التراث الحديثي، والاطلاع على ما استقر في مصنفات علماء الحديث من أقوال وآراء واتجاهات حديثة. فكان لهذا التأخر عوائد جليلة، وفوائد عظيمة، من بينها هذه الوظيفة التي تعد معياراً يحتكم إليه في معرفة الأصيل من الدخيل، وتمييز ما يجري على صنعة المحدثين مما تأثرت به من أقوال الأصوليين والفقهاء. إن التطور التاريخي الذي عرفته علوم الحديث، والمسار الذي ارتقت فيه إلى مرحلة النضج والاكتمال، لم يكن منضبواً في جميعه للوظائف الصليبية¹²، بل عرفت في كثير من الأحيان انجرافات وظيفية، أدت إلى دخول ما ليس منه فيه، وبمحت ومناقشة العديد من القضايا الحديثة بأعين أجنبية عنه، مما كان له أثر بالتبع في إقحام العواري، ومحاولة إنباتها في علم الحديث بالإلف وسلطة المدون، وتعظيم المتأخر للمتقدم. والناظر في كتب المصطلح؛ لا يعدم الشواهد والمثل المنبئية عن هذا الذي ذكر؛ مما حفز همة الكثير من أئمة الحديث إلى المبادرة إلى التصفية والتنقية، ونقد ونقض كل ما لا يجري على المنهج الأصيل للمحدثين، واستبعاد كل لقيط دخيل يعود بالبطلان على وظائفه الأصلية. ولهذا التأثر بواعث عدة زجت به في كتب المصطلح. إن الوظيفة التقويمية لم تعرف مسارا واحداً، فتارة تفرد لها كتب خاصة كما هو الشأن في كتب النكت، وأحيانا تساق في معرض بحث ومناقشة المسائل والمصطلحات الحديثة، كما فعل الحافظ العلائي، والحافظ ابن رجب الحنبلي لكن الجامع بينها كلها استحضارها لهذا المقصد في التأصيل لقواعد المحدثين، ومحاولة إرجاعها إلى ما كان عليه أئمة النقد، وفرسان التصحيح والتضعيف الأوائل؛ الذين شيدوا بنيانه، وأرسوا أصوله، ونصبوا منائره لكل ذي توق إلى نوال ما به يرتاض في مجاري أنظارهم، عساه يحصل الملكة التي حصلوها.

يقول الدكتور زين الدين بلافريج: "نجد فيها [يقصد: كتب النكت] أيضاً تقويم الآراء المتقدمة، وبيان ما لها وما عليها، ومن خلال تلك المناقشات المعترضة في مباحثها، والردود والتعقبات تترى عند القارئ ملكات فكرية، تساعد على تمرين الفكر وترويضه على أدب البحث والمناظرة، فتفتح أمامه آفاقاً واسعة لتعلم طرق الشرح والتعليق [...] وفيها التنبيه على أخطاء السابقين والأوهام الواقعة في عباراتهم"¹³.

¹² - المراد بها الوظائف التي نشأ علم الحديث لتحقيقها؛ وهي: الوظيفة التوثيقية، والوظيفة النقدية، والوظيفة البيانية، والوظيفة الأخلاقية.

¹³ - الزركشي، بدر الدين محمد بن بهادر (توفي 794هـ/1392م)، النكت على ابن الصلاح، تحقيق: زين العابدين بلافريج، الرياض، دار أضواء السلف، 2008م، (ط1)، ج1، ص133.

ومن الشواهد التطبيقية لهذه الوظيفة، ما أورده الإمام البقاعي أثناء مناقشته لمسألة زيادة الثقة، واعتراضه على الخطيب البغدادي في قبولها مطلقا جريا على منهج الأصوليين والفقهاء.

قال الخطيب البغدادي: "إن الزيادة مقبولة على كل الوجوه ومعمول بها؛ إذا كان راويها عدلا حافظا ومتقنا ضابطا فعلق عليه ابن الصلاح بالقول: وما صححه هو الصحيح في الفقه وأصوله، علق عليه الإمام البقاعي: إن ابن الصلاح خلط هنا طريقة المحدثين بطريقة الأصوليين؛ فإن للحذاق من المحدثين في هذه المسألة نظرا لم يحكه، وهو الذي لا ينبغي أن يعدل عنه، وذلك أنهم لا يحكمون فيها بحكم مطرد؛ وإنما يديرون ذلك على القرائن"¹⁴.

يقول الحافظ العلاءي: "أما الشيخ تقي الدين ابن الصلاح؛ فإنه توسط بين أهل الحديث وأهل الأصول، وقسم الزيادة إلى ثلاثة أقسام، والجدير بالذكر أن هذه المسألة من الأنواع التي يجب الرجوع فيها إلى نقاد الحديث وحدهم، لكونها في صلب تخصصاتهم النقدية، وأن منهجهم في نقد المرويات يكون وحده معولا عليه في معرفة المقبول والمردود من زيادات الثقات؛ إذ كانت حججهم في ذلك حفظ الأحاديث، وفهم محتواها ومعرفة ملابسات"¹⁵.

ومما شملته أيادي النقد والتقييم، التعاريف الحديثية، التي تعد صلب علم الحديث وأساسه، وعصب عمل المحدث، ومخرج بحثه وتقليبه للأسانيد والمتون، لذلك حرص علماء الحديث على تخليصها من كل ما يخالف المنهج القويم الذي كان عليه أئمة النقد، وتطهيرها من كل الشوائب التي تؤثر في مباشرة العملية النقدية، إما من خلال توجيهها، أو توسيع دلالتها أو بيان فسادها.

قال الحافظ ابن حجر: "وقد أفرط بعض المتأخرين فجعل الانقطاع قيدا في تعريف المعلول فقرأت في المقنع للشيخ سراج الدين ابن الملقن قال: ذكر ابن حبيش في كتاب علوم الحديث أن المعلول: أن يروي عن من لم يجتمع به كمن تتقدم وفاته عن ميلاد من يروي عنه أو تختلف جهتهما كأن يروي الخراساني مثلا عن المغربي، ولا ينقل

¹⁴ - الصنعاني، محمد بن إسماعيل الأمير (توفي 1182هـ/1768م)، توضيح الأفكار المعاني تنقيح الأنظار، تحقيق: صلاح عويضة، بيروت، دار الكتب العلمية، 1997م، (ط1)، ج2، ص308.

¹⁵ - العلاءي، صلاح الدين خليل بن كيكدي (توفي 761هـ/1359م)، نظم الفرائد لما تضمنه حديث ذي اليمين من الفوائد، تحقيق: كامل شطيبي الراوي، بغداد، مطبعة الأمة، 1986م، ص382.

أن أحدهما رحل عن بلده. قلت: وهو تعريف ظاهر الفساد؛ لأن هذا لا خفاء فيه وهو بتعريف مدرك السقوط في الإسناد أولى، والله أعلم" ¹⁶.

وعند تعرضه لحد الحسن والخلاف الحاصل في تعريفه، ومناقشة ما أثر فيه من أقوال عن الإمامين الترمذي والخطابي، نجد الحافظ ابن حجر توسع في تحرير دلالة هذا المصطلح، وبين مرتبته، ودقق في حجته، وأبدع في توجيهه بما لم يسبق إليه، فقال: "بقي وراءه أمر آخر، وذلك أن المصنف وغير واحد، نقلوا الاتفاق على أن الحديث الحسن يحتج به كما يحتج بالصحیح، وإن كان دونه في المرتبة. فما المراد على هذا بالحديث الحسن الذي اتفقوا على ذلك، هل هو القسم الذي حرره المصنف أو القسم الذي ذكرناه آنفا عن الترمذي؟" ¹⁷. ثم شرع في تحرير محل النزاع، والتدقيق في إثبات المراد بالحسن، وأي صنف منه يعتبر حجة، فقال: "لم أر من تعرض لتحرير هذا، والذي يظهر لي: أن دعوى الاتفاق إنما تصح على الأول دون الثاني" ¹⁸، وعند تعرضه لاشتراط العدد في صحة الحديث، نقل كلاماً للمينجي ذهب فيه إلى اشتراط العدد، تعقبه الحافظ بقوله: "وإنما حكيت كلام المينجي هنا لأتعبه لئلا يغتر به" ¹⁹.

وللحافظ تعقيبات، واستدراكات، وتوجيهات، لا تكاد تفارق عين القارئ للنكت من أوله إلى آخره؛ حرص فيها على إرجاع ما حادت فيه علوم الحديث عن وظائفها الأصلية، إلى المنهج الأصيل الذي لم يختلط بمنهج الأصوليين والفقهاء؛ الذين أخذوا بمقاييس لا تجري على صنعة المحدثين، وقبلوا أحاديث لا تعد مقبولة في ميزان قواعدهم النقدية؛ لأنهم عصبه لا مبالاة بهم في حقائق الأصول على حد تعبير الإمام الجويني.

إن استشعار المحدثين بهذه المزاحمة الأصولية والفقهية في صوغ المصطلحات وتقريرها، حفز همتهم على التصدي لكل دخيل يعكر صفو قواعدهم النقدية، ويؤثر في امتزاج منهجهم بمنهج غيرهم، فكان التقييم طريقهم إلى تخلص القواعد والمصطلحات والمناهج النقدية من كل ما لا يجري على صنعتهم، ولا يتوافق ووظائف علم الحديث التي نشأ لتحقيقها أصالة.

¹⁶ - ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني (توفي 852هـ/1449م)، النكت على كتاب ابن الصلاح، تحقيق: ربيع المدخلي، الرياض، دار الراجعية، 1417هـ، (ط4)، ج2، ص286.

¹⁷ - ابن حجر، النكت على كتاب ابن الصلاح، ج1، ص492-493.

¹⁸ - ابن حجر، النكت على كتاب ابن الصلاح، ج1، ص492-493.

¹⁹ - ابن حجر، النكت على كتاب ابن الصلاح، ج1، ص305.

لذلك عندما عرض ابن دقيق العيد الخلاف بين المحدثين، والفقهاء، والأصوليين في إعمال الأصول التي بها يعمل كل فريق الحديث، قال: "وفي هذين الشرطين نظر على مقتضى نظر الفقهاء، فإن كثيرا من العلل التي يعلل بها المحدثون لا تجري على أصول الفقهاء"²⁰، ختم ذلك بقوله: "ومن شرط الحد أن يكون جامعا مانعا"²¹.
فهذا الكلام وإن سبق في معرض ذكر أوجه الخلف بين المحدثين وغيرهم، إلا أنه لا يجري على صنعة المحدثين، الذين لا يتهمون بصوغ المفاهيم في تضييقات القوالب المنطقية، لذلك بادر الحافظ العراقي إلى رده، وبيان بطلان الأصول التي بني عليها، فقال: "إن من يصنف في علم الحديث إنما يذكر الحد عند أهله لا من عند غيرهم من أهل علم آخر، وفي مقدمة مسلم أن المرسل في أصل قولنا وقول أهل العلم بالأخبار ليس بحجة وكون الفقهاء والأصوليين لا يشترطون في الصحيح هذين الشرطين لا يفسد الحد عند من يشترطهما"²².
المبحث الثالث: الوظيفة الحجاجية.

إن القارئ لمقدمات الكتب المصنفة في علم الحديث، يجد أن من مقاصد التأليف في علم الحديث، الدفاع عن السنة، وحرس حدودها، ووضع الأصول الصادة لأهل الزيغ والبدع عن دس عفين موضوعاتهم وإصاقها بصحيح السنة، وهذا يشعر أن المحدثين كتبوا في وقت سادت فيه الانحرافات العقدية والفكرية التي دفعت أهل البدع من النحل العقدية إلى الافتراء والكذب على رسول الله ﷺ، بله تقول على غيره من الصحابة والتابعين؛ نصرة لمذهبها، وطمعا في إكثار المتبوعين، وقد كان هذا الدافع من أهم العوامل التي أدت إلى ظهور حادثة الفتنة، لذلك استشعر المحدثون ثقل هذا الأمر، فبادروا إلى التأليف في علم الحديث.
نعم؛ لا أحصر مقاصد التأليف في علم الحديث في المقصد الحجاجي، ولكن النصوص شاهدة أنه من بين أهم الدوافع التي حفزت همهم على ذلك، ومقدمات كتبهم واضحة الدلالة على هذا الذي ذهبت إليه، وقد أورد الإمام ابن قتيبة كلاما طويلا في مطلع مقدمة كتابه تأويل مختلف الحديث، كلها تصريح بهذا المقصد، ولا بأس بإيراد قطعة منه تشهد لما ذكرت.

²⁰ - ابن دقيق العيد، تقي الدين أبو الفتح محمد (توفي 702هـ/1302م)، الاقتراح في بيان الاصطلاح، تحقيق: قحطان الدوري، عمان، دار العلوم، 2006م، (ط1)، ص 217-218.

²¹ - ابن دقيق العيد، الاقتراح في بيان الاصطلاح، ص 219-220.

²² - العراقي، زين الدين عبد الرحيم بن الحسين (توفي 806هـ/1403م)، التقييد والإيضاح لما أطلق وأغلق من كتاب ابن الصلاح، بيروت، دار الفكر، 1969م، (ط1)، ص 20.

قال: "أما بعد، أسعدك الله تعالى بطاعته، وحاطك بكلاءته، ووفقك للحق برحمته، وجعلك من أهله، فإنك كتبت إلي تعلمني ما وقفت عليه من ثلب أهل الكلام أهل الحديث وامتثالهم، وإسهابهم في الكتب بدمهم ورميهم بحمل الكذب ورواية المتناقض، حتى وقع الاختلاف وكثرت النحل، وتقطعت العصم، وتعادى المسلمون وأكفر بعضهم بعضاً، وتعلق كل فريق منهم لمذهبه بجنس من الحديث"²³، وقد أورد بعد هذا كلاماً موسعاً في الرد على مطاعن الفرق الكلامية، والمذاهب العقديّة الطاعنة في أهل الحديث.

يقول الإمام الحاكم: "لما رأيت البدع في زماننا كثرت، ومعرفة الناس بأصول السنن قد قلت، مع إمعانهم في كتابة الأخبار، وكثرة طالبيها على الإهمال والإغفال؛ دعاني ذلك إلى تصنيف كتاب خفيف، يشمل على أنواع علوم الحديث"²⁴، وقبله الإمام الرامهزمري، صدر كتابه المحدث الفاصل بمقدمة ينافح فيها عن أهل الحديث، وبين مكانتهم في حفظ السنة، والدفاع عن حياضها، وذلك أن عصر الإمامين قد عرف زحفاً هائلاً للمد الكلامي، وتأثراً كبيراً بالمنطق اليوناني، فكانت الحاجة ماسة أن ينصب علماء القرن من المصنفات ما يجعل السنة النبوية وعلومها في حرز، ومأمّن من هذا الامتداد الكلامي، والامتزاج المنطقي.

وقد ألفيت الحافظ السخاوي مصرحاً بهذه الوظيفة نصاً في شرحه على ألفية العراقي قال: "ومن أعظم فوائده؛ أي: علم الحديث، حفظ السنة من أعدائها المدخلين فيها ما ليس منها، فقد اقتحم كثير من الناس أمراً عظيماً، ونسبوا إلى النبي ما ينبو السمع عنه، فلولا أن الله حفظ الشريعة بنقاد الحديث؛ لاضمحل الدين وتهدمت أركانه. ولولا بقايا من علماء الحديث؛ لوقع من الكذب عليه، والتحريف لكلامه ما الله به عالم"²⁵.

وينبغي أن تتعدى مهمة التدريس وظائف العلم، إلى أن تشمل وظيفيته في حياة الطالب نفسه، بمعنى أن تصير قواعد المحدثين، منهجاً يوجه فكر الطالب في حياته، ويعيد صياغة بنية عقله على رسم قواعد المحدثين ومنهجهم، فلا يأتي شيئاً ولا يذره إلا بعد الإحاطة بظروفه وملايساته، ولا يقبل من الأخبار إلا ما تأكدت

²³ - ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم (توفي 276هـ/889م)، تأويل مختلف الحديث، دمشق، المكتب الإسلامي، 1999م، (ط2)، ص61.

²⁴ - الحاكم، أبو عبد الله محمد بن عبد الله (توفي 405هـ/1014م)، معرفة علوم الحديث وكيفية أجناسه، تحقيق: أحمد بن فارس السّلوم، الرياض، مكتبة المعارف، 1431هـ(ط2)، ص110.

²⁵ - السخاوي، أبو الخير محمد عبد الرحمن (توفي 902هـ/1428م)، فتح المغيبي بشرح ألفية الحديث، تحقيق: عبد الكريم بن عبد الله الخضير ومحمد بن عبد الله آل فهيد، الرياض، مكتبة المناهج، 1426هـ(ط1)، ج3، ص219.

صحته، ولا يتسرع في إطلاق الأحكام، وإلزام الناس بلوازم أقوالهم، إلا باحتفاء قرائن تشهد لصحة هذه اللوازم، وغير ذلك من الثمار التي يجنيها من تلبس بعلم الحديث، وخالط شغاف قلبه، حتى صار بضعة منه.

وهذا يُنبئك أن علم الحديث ليس مجرد قواعد ومصطلحات صورية مجردة، أو أنها قواعد أسست للدفاع عن حياض السنة فحسب، كما أنها ليست مجرد مصطلحات تطلق وتردد، وتعريفات تحفظ عن ظهر قلب؛ بل إنها أوعية تحمل في داخلها قضايا منهجية مهمة، تمخضت عنها جهود المحدثين في حفظ السنة النبوية؛ سواء أكانت في عصر الرواية، أم في عصر ما بعد الرواية. فمن هذه القضايا المنهجية ما يتعلق بنقد المعلومات ونقد أصحابها، ومنها ما يتصل بتحليل النصوص وفقهها، ومنها ما يعنى بتوثيق الأخبار، وتحقيق مصادرها المخطوطة، وتقييم محتواها²⁶، فهي إذن قواعد تخلق في نفس الطالب الحس الموضوعي، ودقة الحكم، وخلق الإنصاف، والعدل في الأقوال والأحكام، والتجرد في كل ما يأتيه ويدره.

إن الطالب الذي يظل طوال حصص تكوينه مستمعا سلبيًا، لا يناقش فكرة، ولا يعارض رأيا، ولا ينقد وينقض شبهة، لا يمكن أن تجده إلا وعاء محملا بعقيد الأفكار وباطلها، ومأوى لأضاليل المعتقدات وزائفها؛ لأنه يفقد أدوات التصفية والتنقية، ومهارات الحجاج والمناظرة، فلا تعرض عليه فكرة إلا ويقبلها من غير تثبت من سندها، ولا تأكد من صحتها، ولا تصدمه شبهة إلا وتحيره؛ بل وتحيده عن أصول اعتقاده.

وإذا ما استحضرننا الواقع الذي يدفع بالشبه العمياء، والفتن الصماء، وما يوجهه المغرضون أصحاب نوايا هدم السنة، ونسف مناهج أربابها في التصنيف، وذوي دعاوى الاكتفاء بالقرآن الكريم مصدرا للتشريع، تأكد وجوب تأهيل من يدافع عن حياض السنة، ويجرس حدود دواوينها، والإجابة المقنعة عما يعترضها من شبه وأباطيل، وهذا مقصد لعمرى لا يتأتى دركه إلا بسلوك طرق تربوية تنمي في نفس الطالب مهارات الدفاع والحجاج والمناظرة، وأساليب الإقناع، ومناهج الاستدلال.

إن هذه الوظيفة لا تعد من ملح الوظائف، وناقلة الأهداف التي تستساغ الحيدة عنها أثناء تسطير المناهج المقررة؛ لأنها وظيفة أصيلة في كتب علوم الحديث، ومقصد مكين من مقاصد تأليفها.

²⁶ - الملباري، حمزة بن عبد الله، ما أحوجنا إلى تصحيح المسار في تدريس علوم الحديث، مجلة الوعي الإسلامي، الكويت، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، العدد 561، أبريل 2012م، ص 47.

إن الارتقاء بطالب الحديث النبوي وعلومه إلى هذه المرتبة، يقتضي أن يتهيأ لها في مراحل صورها تكوينه، وسنوات طلبه، وأن يُفعلها في أبسط صورها، ويتدرب عليها في مستويات دنيا؛ وذلك من خلال فسح المجال أمام الأكفاء من الطلبة لنقد ونقض أفكار بعضهم البعض، ومن خلال الاعتراض على ما ظهرت مرجوحيته، وبانضعفه، وأن لا يسلم لقائل قوله حتى يخضعه للنقد والتحصيص، مهما علا قدره، ونبا شأنه، مع لزوم الأدب، والتزام هدي السلف في الرد على المخالف، وهذا الأمر يقتضي أن يخرج الدرس الحديثي؛ بل والشرعي عموماً من التلقين والشحن، الذي "يُزَعَمُ فيه الطالب على السمع والطاعة لما يلقي إليه من غير علم بأصله، أو غربة وتنخيل لحاله، فإذا أراد أن يعلم ذلك ومأخذ ما يلقي إليه قمع، وصد عن ذلك، بذريعة أن هذا كلام أهل العلم، فيجب قبوله على كل حال، ولا يحق نقضه ولا رده، فمن خالف فإنه خارج عن منهج أهل الحق"²⁷.

إن النهوض بهذه الوظائف تربوياً، والانبراء لهذه المهمة الجليلة ليس متاحاً لمن أخلد إلى الأرض، وأنس التقليد، ورضي بالمشامة والمطالعة دون الاستيعاب والاستقراء التامين لدواوين السنة؛ بل هي وظيفة لا ينبري لها إلا من حسر عن ذراعيه، وشم عن ساقيه، وأعد للأمر أقرانها، وبذل مهج النفس، وركب أمواج السهر والتعب، حتى يفتح له وعليه؛ لأن النقد مهمة تتطلب استقراء تاماً لمطازن ورود الحديث، وجمعاً لطرقه واعتبارها. ومن اكتفى بالاستقراء الناقص؛ دخل عليه الوهم والغلط في أحكامه، واقتبس شعبة من الانحراف، واضطره الحال إلى سوء استثمار قواعد أرباب النقد، كما يحتاج منه نظراً ثاقباً في القرائن والعلل الخفية؛ لأن الأحكام الكلية المتلقاة من كتب المصطلح لا تؤهله منزلة التصحيح والتضعيف؛ بل غاية ما تمده به التصور الإجمالي لقواعد هذا الفن، وتذليل استعمالهم بمصطلحات تقره من منهجهم في التصحيح والتضعيف؛ بمعنى أن هذه المصنفات تكسبه ملكة التصور²⁸ لا ملكة التصرف²⁹.

وإذا تأملت بعين البصيرة في مختلف هذه العمليات؛ أدركت أنها تتطلب مهارات عقلية، وإعمالاً متبصراً للمنازل العليا للدماغ، وتردداً مستمراً على كتب العلل والتخريج، وإقبالاً دائماً على الشيوخ والأساتذة ذوي الملكة

27- السريري، أبو الطيب مولود، الصناعة الفقهية، بيروت، دار الكتب العلمية، 2018م، (ط1)، ص328.

28- أقصد بما اكتساب الجانب النظري في علم الحديث، من التعرف على مسأله الكلية، ومباحثه الإجمالية، وما له صلة بجانب الاكتساب.

29- القدرة على تطبيق ما اكتسبه، وتنزيل ما تلقاه من مسائل ومباحث نظرية، والتأهل لتوظيفها في تخريج الأحاديث، والحكم عليها بالصحة أو الضعف، مع بيان أحوال رواها جرحاً وتعديلاً، والكشف عن العلل الخفية.

الراسخة في هذا الفن، لعرض نتائج البحث عليهم، وتقويمها وإصلاح ما اختل من أحكامه على الأحاديث، مع لزوم مذاكرة ذوي العقول المتقدمة، والمهم العالية.

يقول الحافظ ابن رجب الحنبلي: "لا بد في هذا العلم من طول الممارسة، وكثرة المذاكرة. فإذا عدم المذاكرة به، فليكثر طالبه المطالعة في كلام الأئمة، العارفين؛ كيحيى القطان، ومن تلقى عنه؛ كأحمد، وابن المديني، وغيرهما. فمن رزق مطالعة ذلك، وفهمه، وفقهته نفسه فيه، وصارت له فيه قوة في نفس ومملكة؛ صلح له أن يتكلم فيه"³⁰.

وقال الحافظ ابن حجر في معرض حديثه عن الفرق بين الشاذ والمعل: "وهو على هذا أدق من المعل بكثير، فلا يتمكن من الحكم به إلا من مارس الفن غاية الممارسة، وكان في الذروة العليا من الفهم الثاقب، ورسوخ القدم في الصناعة، ورزقه الله نهاية الملكة"³¹.

فإذا كانت وظائف علم الحديث بهذه الأهمية والصعوبة في آن، فإن دركها وتحصيلها، يتطلب نصب الطرق والأساليب التربوية الفعالة، واختيار المحتويات التي تنمي المهارات المسعفة في قدحها، وانتقاء المناهج أمكنها في تكوين الملكة، وأسعفها في اقتدار طالبها على الاستقلال بالبحث والنظر، وذلك كله عمل تربوي خالص، فيلزم من هذا كله أن تصاغ عناصر المنهاج التربوي³² كله صياغة تخدم هذه الوظيفة، فيخصص من الحصص التطبيقية، والاشتغال بدواوين السنة، والتخريج، والعلل أوفرها زمنا، وأكثرها عددا، ثم يعمد في تدريس وحدات علم الحديث إلى الطرق التي تنمي المهارات العقلية، وتحقق الكفايات³³ اللازمة المتعلقة بها، وأن ينوع من الأساليب المقربة للفهم، والمسعفة في تصوره التعريف، والمثال، والتقسيم...

³⁰ - ابن رجب، زين الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن أحمد البغدادي (توفي 795هـ/1395م)، شرح علل الترمذي، تحقيق: همام عبد الرحيم سعيد، الرياض، مكتبة الرشد ناشرون 2001م، (ط3)، ج2، ص664.

³¹ - البقاعي، برهان الدين إبراهيم بن عمر (توفي 885هـ/1480م)، النكت الوافية بما في شرح الألفية، تحقيق: ماهر ياسين الفحل، الرياض، مكتبة الرشد ناشرون، 2007م، (ط1)، ج1، ص455.

³² - "خطة عامة تنظم عملية التدريس، وهو يشمل بالدراسة المدخلات والمخرجات وما بينهما من عمليات تربوية أساسية لا يمكن الاستغناء عنها، وهو يتكون من الأهداف، والمحتوى، وطرق التدريس والتقويم، والوسائل التعليمية". مجلة علم التدريس، العدد 65، أبريل 2006، ص103.

³³ - الكفايات: "هي نظام من المعارف المفاهيمية والإجرائية، التي تكون منظمة بكيفية، تجعل الفرد قادرا على الفعل عندما يكون في وضعية معينة، أو إنجاز مهمة من المهام، أو حل مشكل من المشاكل، وعلى هذا فالكفاية تتضمن:

- مجموعة من المعارف، والمهارات، والإجراءات؛

فلو فرض خلو مناهج التدريس³⁴ من هذه العناصر المسعفة في تكوين الملكة الحديثة، والنهوض بهذه الوظائف، فاختر من الطرق والأساليب أضعفها في سلم الطرق الفعالة، وغلب الإلقاء والإملاء البعيد عن نشاط الذهن واشتغال الطالب، وسلك به المسالك العويصة في الفهم، ولم تراخ خصائصه النفسية والعقلية في تلقي العلم واستيعابه؛ بل ألقى عليه بعويص المسائل وغامضها، ودقيق المباحث ومشكلها؛ انتصب أمامه حاجز نفسي، أدخل عليه الوهم بأن استيعابه والاستيلاء عليه ضرب في عماية، ودونه خطر القتاد.

والحقيقة أن غاية ما في الأمر أن ذهنه لم يتشوف إليه بعد، ونفسه غير مستعدة لقبول تفاصيلها قبل مجملها، فلا شك أن يعود ذلك كله بالضرر على الطالب، وأن يكون غاية ما يحصله في مخرج سلك من الأسلاك مئات النصوص المستظهرة التي تطوى مع مرور الأيام؛ لأن حفظها لم يتأسس على أركان الفهم والتطبيق، الذي يديم المحفوظ ويثمره، فنكون بهذا المنهج قد صادنا وظيفة العلم، وسلكنا بطالب الحديث مسلكا يخالف بنيته الداخلية والخارجية.

لقد كان المحدثون على وعي تام بأهمية إشراف الشيوخ في الارتقاء بالطالب في سلم الملكة الحديثة، وبصيرة كاملة بأهمية المناهج التربوية المسلوكة في تقويم الاعوجاج المعرفي والمنهجي للطالب، فما لبثوا منبهين على الأصول التقريبية التي به نوال أدوات هذه الملكة، وما فتئوا حاثين ومنبهين على ضرورة سلوك أنجع الطرق، وأهدى السبل، الموصلة إلى معاهد الوظائف.

فهذه بعض المسالك الدقيقة، التي حاولت الكشف عن الخيوط النازمة، والعلاقات الجامعة بين طبيعة علم الحديث، ومنهج تدريسه، وما ثمره هذه الثنائية من ثمار تربوية، وعوائد منهجية على دارس السنة وعلومها، مع ما لهذه الثنائية من متجليات معرفية ابستمولوجية على علم الحديث نفسه.

الخاتمة:

– أنماط من البراهين العقلية؛

– إطارا تنظيميا لمكتسبات المتعلم السابقة".

غريب، عبد الكريم، **المنهل التربوي**، منشورات عالم التربية، الدار البيضاء، مطبعة النجاح الجديدة، 2006م، (ط1)، ج1، ص168.

34- يراد بها المسالك التربوية التي انتهجها المحدثون في تدريس علم الحديث، وتقريبه إلى الطلبة. كما تشمل مختلف الشروط النفسية، والعقلية، والاجتماعية المؤثرة في التعلم، وكذا شروط العالم والمتعلم، والعلاقة بينهما، وكذا شروط النقل التدريسي للعلم. كما تشمل مناهج التدريس: الأهداف، والمادة العلمية، وطرق التدريس، والوسائل، وطرق التقويم، وزمن التعليم.

إن التدريس الناجح؛ ليس هو الذي يلقي بالطالب في شعاب المعارف الجزئية، والتفصيلات المملة دون أن يجد لذلك أثرا منهجيا في مساره التأصيلي، بل إن التدريس الناجح هو الذي يستحضر وظائف العلم، ومقاصد تأليفه وتدريبه، وأهدافه هي المعيار الموجه في استصحاب ما يؤدي إلى تحقيق الملكة في هذا العلم من جهة أخرى. فكل فعل تدريسي لا يستصحب مقاصد العلم ووظائفه، يؤدي إلى الإغراق بالطالب في تفصيلات وتدقيقات إذا وضعت في ميزان وظائف العلم، ألفتها ضربا من تضييع الجهد والوقت، الذي لا يثمر تحصيل الملكة. لذلك كانت الوظائف والمقاصد هي البوصلة الموجهة إلى حسن اختيار طرق التدريس والتقويم والأهداف والمحتوى التي تراعي خصائص العلم أولا، ثم تراعي طبيعة الفئة المستهدفة وخصائصها النفسية والعقلية. وقد كان علماء الحديث على وعي تام بهذه المنطلقات في التأليف والتدريس؛ إذ لم ينجحوا إلى الإغراق بالطالب في لجج الخلافات التي تبدد قواهم، وتضعف عزائمهم على المرابطة على تحصيله، واستكمال مراحل طلبه، فاقترضوا على ما يحقق مقاصد العلم، وما يؤدي وظيفة الفهم والإفهام.

فهرس مناقل البحث:

- أبو غدة، أبو زاهد عبد الفتاح (توفي 1417هـ/1997م)، الإسناد من الدين وصفحات مشرقة من تاريخ سماع الحديث عند المحدثين، (ط3)، حلب، دار البشائر الإسلامية، 2014م.
- ابن بدران، عبد القادر بن أحمد (توفي 1346هـ/1928م)، المدخل إلى مذهب الإمام أحمد، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، (ط2)، بيروت، مؤسسة الرسالة، 1401هـ.
- البقاعي، برهان الدين إبراهيم بن عمر (توفي 885هـ/1480م)، النكت الوفية بما في شرح الألفية، تحقيق: ماهر ياسين الفحل، (ط1)، الرياض، مكتبة الرشد ناشرون، 2007م.
- التهانوي، محمد علي (توفي بعد 1158هـ/1745م)، كشف اصطلاحات الفنون، تحقيق: علي دحروج، (ط1)، بيروت، مكتبة لبنان ناشرون، 1996م.
- الجرجاني، الشريف علي بن محمد (توفي 816هـ/1413م)، التعريفات، تحقيق: محمد صديق المنشاوي، القاهرة، دار الفضيلة.
- الحاكم، أبو عبد الله محمد بن عبد الله (توفي 405هـ/1014م)، معرفة علوم الحديث وكتيبة أجناسه، تحقيق: أحمد بن فارس السلوم، (ط2)، الرياض، مكتبة المعارف، 1431هـ.
- ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني (توفي 852هـ/1449م)، النكت على كتاب ابن الصلاح، تحقيق: ربيع المدخلي، (ط4)، الرياض، دار الراجعية، 1417هـ.
- حلیم، سعید بن محمد، أسس ومسالك اكتساب الملكة الحديثية، (ط1)، فاس، مطبعة أنفو برانت، 2020م.
- ابن دقيق العيد، تقي الدين أبو الفتح محمد (توفي 702هـ/1302م)، الاقتراح في بيان الاصطلاح، تحقيق: قحطان الدوري، (ط1)، عمان، دار العلوم، 2006م.
- ابن رجب، زين الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن أحمد البغدادي (توفي 795هـ/1395م)، شرح علل الترمذي، تحقيق: همام عبد الرحيم سعيد، (ط3)، الرياض، مكتبة الرشد ناشرون 2001م.
- الزركشي، بدر الدين محمد بن بهادر (توفي 794هـ/1392م)، النكت على ابن الصلاح، تحقيق: زين العابدين بلافريج، (ط1)، الرياض، دار أضواء السلف، 2008م.

- السخاوي، أبو الخير محمد عبد الرحمن (توفي 902هـ/1428م)، فتح المغيـث بشرح ألفية الحديث، تحقيق: عبد الكريم بن عبد الله الحضير ومحمد بن عبد الله آل فهيد، (ط1)، الرياض، مكتبة المناهج، 1426هـ.
- السريري، أبو الطيب مولود، الصناعة الفقهية، (ط1)، بيروت، دار الكتب العلمية، 2018م.
- السريري، أبو الطيب مولود، تجديد علم أصول الفقه، (ط1)، بيروت، دار الكتب العلمية، 2005م.
- السليمان، أبو الحسن مصطفى بن إسماعيل، الجواهر السليمانية على المنظومة البيقونية، (ط1)، الرياض، دار الكيان، 2006م.
- الصنعاني، محمد بن إسماعيل الأمير (توفي 1182هـ/1768م)، توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، تحقيق: صلاح عويضة، (ط1)، بيروت، دار الكتب العلمية، 1997م.
- العراقي، زين الدين عبد الرحيم بن الحسين (توفي 806هـ/1403م)، التقييد والإيضاح لما أطلق وأغلق من كتاب ابن الصلاح، (ط1)، بيروت، دار الفكر، 1969م.
- العلائي، صلاح الدين خليل بن كيكليدي (توفي 761هـ/1359م)، نظم الفرائد لما تضمنه حديث ذي الـيدين من الفوائد، تحقيق: كامل شطيب الراوي، بغداد، مطبعة الأمة، 1986م.
- غريب، عبد الكريم، المنهل التربوي، منشورات عالم التربية، (ط1)، الدار البيضاء، مطبعة الناجح الجديدة، 2006م.
- ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم (توفي 276هـ/889م)، تأويل مختلف الحديث، (ط2)، دمشق، المكتب الإسلامي، 1999م.
- المرادي، أشرف بن عبد القادر، الإجابة عما انتقد على ابن الصلاح (ت643هـ) في منهج تأليفه لكتابه معرفة أنواع علم الحديث، مجلة المعرفة للدراسات والأبحاث، مركز جسور، المغرب، العدد 18، غشت 2024م.
- المليباري، حمزة بن عبد الله، ما أحوجنا إلى تصحيح المسار في تدريس علوم الحديث، مجلة الوعي الإسلامي، الكويت، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، العدد 561، أبريل 2012م.